الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل ٢

علي بدران،
خبير مصرفي،
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين

المصارف التجارية هي أكثر أنواع المصارف مخاطرة في عملياتها، مما يجعلها متحفظة في أدائها، فهي تتحمل مسؤوليات مالية على درجة عالية من الأهمية، تتمثل في كونها ملزمة دفع جزء ملحوظ من مطلوباتها أي ودائعها نقداً أو حين الطلب. بالرغم من أن المصارف لا تواجه هذا الالتزام بشكل عام بصورته الحادة، أي سحب كل الودائع في ذات الوقت، فأنها مضطرة إلى تخطيط توظيف أموالها تبعاً لما تتوقعه من تقلبات في حركة الودائع. وتسعى المصارف للحصول على الربح من خلال عمليات الإقراض والاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من مخاطر. كما تواجه التناقض بين السيولة والربحية وتعمل على التوظيف بينها والتوازن بين الربحية والسيولة والأمان. وتعتبر الربحية مؤشر على قدرة المصرف على تحمّل المخاطر.

ويعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية من أهم المواضيع البارزة والثقافة المصرفية الجديدة في العمل المصرفي على المستوى العالمي، خصوصاً في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية في عدد من الدول في العالم خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المصرفي الدولي لمعرفة أسبابها وطريقة المعالجة وخصوصاً من بنك التسويات الدولية في سويسرا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى اهتمام مسؤولي وحكام المصارف المركزية للدول العشر الكبرى والأكثر تقدما في العام (Group of Ten - G10) والتي تشكلت منها لجنة بازل حيث تبين أن أهم الأسباب للأزمات المالية هو تزايد المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف من جهة وعدم إدارتها بصورة جيدة من جهة أخرى.

إضافة إلى التغيرات العميقة والمتلاحقة في البيئة التنافسية وانفتاح الأسواق في شكل تصاعدي ادخل إلى القطاع المصرفي منافسين عالميين، مما يستتبع ذلك من قدرات مالية ضخمة لفرض شروط سوق جديدة سيكون التماشي معها صعباً محلياً في ظل الزيادة السريعة في الابتكارات ونمو الأسواق المالية وتطورها مع التقلبات الشديدة في البيئة الاقتصادية وتزايد سرعة خطى العولمة المالية والمصرفية مما أدى إلى استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها مما زاد من حجم وتنوع وتشعب المخاطر المصرفية.

وما لا شك فيه أن المصارف المحلية بحاجة إلى تطوير سياساتها وأنظمتها الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية التي أصبحت مطلباً أساسياً من متطلبات بازل – ٢ ومطلباً مهماً للبقاء والاستمرار حيث تم التركيز على أنواع متعددة للمخاطر، وأساليب متنوعة وحساسية مخاطر أكبر في حين أن بازل – ١ تركزّ على نوع واحد من المخاطر ومقياس واحد.

هيكل تمويل المصرف وإدارة الميزانية

يستمد المصرف مصادر أمواله من المطلوبات وحقوق المساهمين (حقوق الملكية) ويمكن أن يضاف مصدر آخر في عمليات الصيرفة الإسلامية وهو "المساهمات المؤقتة"، مشاريع المرابحة، مشاريع المشاركة والمضاربة، وفي المصارف التجارية تبرز أهمية الودائع قياساً بمصادر التمويل الأخرى.

تعكس الميزانية العمومية للمصرف في تاريخ معين محفظتين هما: محفظة الموجودات ومحفظة المطلوبات وحقوق الملكية.

وتعتبر مكونات الميزانية (الأصول والخصوم) أحد أهم العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وهما يعكسان الوضع الحالي للقرارات التي سبق أن اتخذتها إدارة المصرف. فمحفظة الموجودات هي خلاصة للطريقة التي تمت بها عملية توظيف الأموال، كما أن محفظة المطلوبات وحقوق الملكية تشير إلى قرارات الإدارة بشأن مصادر التمويل. ويمكن تصوير المصرف في حالة الديناميكية المالية الدائمة كمجمع للأموال، يتحرك باستمرار من خلال دخول الأموال الجديدة وخروج الأموال الأخرى منه. وعند زيادة حجم الودائع تتمكن إدارة المصرف من توظيفها في الموجودات المتنوعة، مما يؤدي إلى الإسهام في تحقيق الأرباح. وبالمقابل عند قيام المودعين بتخفيض حجم ودائعهم من خلال سحبها يدفع إدارة المصرف إلى البحث عن مصادر تمويل بغرض تغطية هذه السحوبات. فإذا كان لدى المصرف نقد فائض، فباستطاعته تغطية تلك السحوبات باستعمال ذلك النقد، دون الحاجة إلى تعديلات أخرى غير أنه إذا لم يكن لديه

نقد فائض، فإن عليه أن يحصل على الأموال إما بتصفية بعض بنود موجوداته، أو من خلال الاقتراض من مصادر أخرى.

إن إدارة مجمّع أموال المصرف تتسم بالتغّير المتواصل، مع استهداف تعظيم المردود وتدني تعرض (Exposure) المصرف للمخاطرة. إذا يمكن تقسيم إدارة مجمّع الأموال في المصرف إلى مجموعتين من الأنشطة هما أنشطة تجهيز الأموال، ويحصل عليها المصرف من ثلاثة مصادر أساسية هي: الودائع، الأموال المقترضة، ورأس المال أو حقوق الملكية وأنشطة استعمال الأموال.

وتعمل إدارة المصرف على التنسيق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، مما يؤدي إلى تعظيم المردود وتخفيض المخاطرة. فالإدارة تعمل على التنسيق بين الإنسيابات (أو التدفقات الداخلة للمصرف) والتدفقات الخارجة من المصرف لغرض تعزيز العائد أو الأرباح وتخفيض المخاطر.

مقررات لجنة بازل-٢وإدارة المخاطر المصرفية

يتبين أن الهدف الرئيسي للمصارف هو زيادة العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity) وعادة يتم ذلك عن طريق الدخول بدرجة كبيرة من أنشطة ذات درجة عالية من المخاطر، وكلما زادت المخاطر لأي نشاط اقتصادي فهناك إحتمال حصول على درجة عالية من الربح، ومما يحتم ذلك حجم أكبر من رأس المال لمواجهة تدعيم هذه المخاطر العالية وتحقيق الإستقرار المالي في المدى الطويل .

ويتضح من ذلك أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة، إن إستراتيجية إدارة رأس المال والمخاطر تعمل على استقرار المؤسسات المالية والمصارف في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها وتحقق مستويات جيدة من الأرباح مما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للمؤسسة.

ونتيجة لتزايد المخاطر المصرفية قامت لجنة بازل بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل-١الصادرة عام ١٩٨٨، والتي كانت تطالب المصارف بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب ٨٪ لتغطية مخاطر الإئتمان فقط. وبسبب تزايد تعرض المصارف لمخاطر السوق أضافت اللجنة عام ١٩٩٦أوزان مخاطر السوق وأهمية احتفاظ المصارف برأس مال يغطي هذه المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.

وفي حزيران ١٩٩٩أصدرت لجنة بازل وثيقة عمل استشارية عرفت بإتفاق رأس المال الجديد أو بازل-٢. الهدف منها المحافظة على مستوى جيد من الرسملة، تعميم الأمان المصرفي والإدارة والسمعة الجيدة، وتطوير أعمال الرقابة المصرفية بحيث تعتمد تقويم المخاطر وتحديد طرق تغطيتها.

وقد وضع بازل-٢بعد صدوره بشكله النهائي في حزيران ٢٠٠٤، والذي سيدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة ٢٠٠٧، أساساً ومعايير جديدة تعطي عملية تقويم المخاطر وإدارتها موقعاً مركزياً في المصارف، إذ لم يعد يكفي الإلتزام بالنسبة الدنيا لكفاية رأس المال، وهي ٨في المئة من عناصر الموجودات المثقلة المخاطر، بل عملية قياس المخاطر المصرفية وتقويمها وشموليتها ركناً من أركان الإدارة الجيدة للمصارف بإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بازل-٢وبذلك يكون بازل-٢قد ادخل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية OperationRisk، إضافة إلى مخاطر التسليف في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال، واقترح على المصارف العمل على تخطي هذه النسبة الدنيا عبر اعتماد إستراتيجية واضحة لنوعية ومستوى المخاطر والعمل على إدارة هذه المخاطر بالطريقة الفضلى وعلى نحو سليم يجعلها في حد أدنى في مأمن من الأزمات المصرفية، ومنح المصارف الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية واعتماد الأسلوب النمطي لقياس مخاطر الإئتمان والتشغيل، وكذلك أسلوب التصنيف الداخلي للمصرف (IRB).

أن هذه المعايير الجديدة لبازل-٢تمثل ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي، وبشكل خاص تجاه إدارة المخاطر المالية لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، علماً أن هناك وثائق تصدرها لجنة بازل ليست إلزامية ولكنها إرشادية، وهي تمثل أسساً جيدة سواء لإدارة المخاطر المصرفية أو لإدارة الأصول والخصوم في المصارف بصفة عامة، وتعتبر بمثابة دليل عمل شبه متكامل لإدارة المخاطر المصرفية وللرقابة الداخلية والخارجية الفعّالة للمصارف.

وقد تناولت هذه المقررات ٢٥مبدأ مصرفياً من بينها ٦مبادئ متعلقة بالرقابة الفاعلة بمعنى استخدام أجهزة الإنذار المبكر في الكشف على المخاطر في المصارف والتنبؤ السريع بالمخاطر، خصوصاً مخاطر الإئتمان، فالجدارة الائتمانية للعميل لا يمكن إثباتها لمدة عام كامل، لذا يفضّل أن تكون هذه الرقابة الفورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

أنواع المخاطر التي تواجه المصارف

قبل ذكر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف لا بد من تعريف تلك المخاطر، إنها الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى التعرض للخسائر، أو أنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، وتعني إدارة المخاطر هنا جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، وتهدف إدارة المخاطر إلى التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس هذه المخاطر وتقدير المخاطر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها.

وبالرغم من اهتمام المصرف بنسبة المردود من حقوق الملكية، فإنه لا بد من الإهتمام بنوعية المردود ومخاطره، أي بدرجة تقلبه، وإمكانية التنبؤ بذلك التقلب، كما أن التغييرات في نسبة المردود من الموجودات هي دالة (Function) من العوامل القابلة للسيطرة وتلك غير القابلة للسيطرة، أما أهم أنواع المخاطر التي تؤدي إلى التقلبات في المردود فهي التالية :

-مخاطر السيولة، مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، -مخاطر

تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال، -مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (Security Prices Movement)، مخاطر تقلبات أسعار السلع (Commodity Prices Fluctuations Risk) مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، المخاطر الإستراتيجية، .مخاطر الالتزام (Compliance Risk)، -المخاطر الرقابية والقانونية وغيرها من المخاطر الثانوية الأخرى، في حين أن مكونات بعض أنواع هذه المخاطر قابل للسيطرة من قبل إدارة المصرف، وبالتالي التقليل من أثرها أو تحديده، البعض الآخر يبقى خارج سيطرتها.

أما أهم المخاطر المصرفية التي أشارت إليها مقررات بازل-٢فهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل في حين أن بقية المخاطر لا تدخل في حساب معدل كفاية رأس المال.

١- مخاطر الإئتمان Credit Risk

تعتبر مخاطر الإئتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمّن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، أي خطر نكول الطرف الآخر، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة (Opportunity Cost) والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة، ويمكن لإدارة المصرف التقليل من هذه المخاطر من خلال انتهاج سياسة إقراض متحفظة، غير أن ذلك بالمقابل يؤدي إلى عدم الربحية، ومن الصعب تقدير المخاطر الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض ويمكن التحقق من هذه المخاطر بإتباع وتطبيق المعايير الإئتمانية السليمة وإتباع سياسة تسعير الإئتمان على أساس المخاطر (Based-pricing Risk) والهيكلة الفعالة للقرض (Loan Restructuring) كما يمكن تقليل مخاطر الإئتمان من خلال التنويع، حسب شرائح القروض وكذلك قطاعياً وجغرافياً، ذلك لأن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطرة (Risk Concentration).

فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الإئتمان وتعثر القرض، منها عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتاً أحياناً، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الإئتمان، أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر.

لقد تم التركيز في مقررات بازل-٢على تصنيف العميل (Client Rating) كنقطة انطلاق أساسية في قرار المصرف منح الإئتمان، وأعطى المصارف الحرية في استخدام الأساليب والنماذج الداخلية الخاصة لقياس مخاطر الإئتمان (IRB) الذي يناسبه. وأصبح للمصارف بدائل عديدة للتصنيف الائتماني أهمها:

- التصنيف الائتماني الخارجي (ECAI) وهو الذي تقوم به مؤسسات تصنيف معروفة ومعترف بها.
-التصنيف الإئتماني الأساسي (Foundation) أو الداخلي المتقدم حيث يعمل المصرف على تحقيق المعايير والشروط الواجب توفرها لكل أسلوب من أساليب التصنيف الداخلي.

إن التزام المصارف بما ورد في بازل-٢لجهة الأخذ بالتصنيف الإئتماني سواء الخارجي أو الداخلي سيؤدي إلى خفض مخاطر الإئتمان لأنها تتبع الأساليب العملية السلمية والتي تفرّق بين العملاء حسب الجدارة الإئتمانية (Credit Worthiness) ومن ثم تصنيفهم الإئتماني وبذلك يتم تجنب منح الإئتمان للعملاء ذوي المخاطر العالية.

٢- مخاطر السوق Market Risk

أدخلت لجنة بازل-٢مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال، فقد قامت عام ١٩٩٦بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأسمال المصرف إضافة إلى مخاطر الإئتمان وذلك بعد أن بدأت الأزمات المالية في الظهور وبشكل خاص الأزمة المالية في المكسيك مع بداية عام ١٩٩٥.

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الإئتمان، حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تنبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدّر أو بيع أدوات مالية أو أصول، بل أنها تنتج عن التغييرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق، وتصنّف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة (Speculative Risk) حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف، وتتكون مخاطر السوق من أربعة مكونات هي التالية:

أ- مخاطر التقلبات في أسعار الصرف

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقوّمة بالعملات الأجنبية، خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة، حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب.

ب- مخاطر تقلبات سعر الفائدة

هي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضاً بسعر الفائدة السائد الآن، معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطراره خلال أجل القرض، إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتاً ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض، ذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع، وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة، ويستطيع المصرف إلى حد ما السيطرة على مخاطر سعر الفائدة من خلال التالي:

-التطابق (Matching) بين الموجودات والمطلوبات، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة (Interest Sensitive) في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً.

-مرونة محفظتي الموجودات والمطلوبات للمصرف خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فأن القروض التي سبق منحها بأسعار فائدة ثابتة والمموّلة بمصادر حسّاسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف بسبب الفارق Spreadفي أسعار الفائدة لصالح المصرف.

-استخدام أدوات الوفاء من مخاطرة سعر الفائدة وهي المشتقات (Derivatives) كمؤشر الحساسية لسعر الفائدة .

نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

أي درجة تقلب الفائدة على الموجودات والمطلوبات بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق. ولو تم تحليل الموجودات والمطلوبات في أي تاريخ زمني، فإن المصرف يستطيع تحديد درجة "عدم التوازن" في مجال المقابلة بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة مع المطلوبات الحساسة لها.

ج.مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية

هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تغطي مخاطر حيازة أو إمتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول. وتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود. ويوجد مخاطر عامة (Systematic Risk) ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة (Non Systematic Risk) ويمكن تنويعها.

د.مخاطر تقلبات أسعار السلع

تعرف السلعة على انها المنهج المادي الذي يمكن الاتجار به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية، البترول، المنتجات الزراعية، والمعادن الثمينة.

ومخاطر السعر في السلع هي أكثر خطراً، فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة. ولذلك فالتغييرات في العرض والطلب له تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات.

وبالنسبة للتجارة الفورية أو المادية، فأن المخاطر الإتجاهية الناشئة من التغير في السعر الفوري هو أهم خطر، كخطر العلاقة بين أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات. ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة.

٣- مخاطر التشغيل Operational Risk

تعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبياً، وعملية قياسها له أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للمصرف. وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرّح بها لإستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنت، إضافة لإحتمال التعرّض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيانات ونظام الحاسب الآلي الخاص بالمصرف .

وقد ألزم بازل-٢من خلال مخاطر التشغيل الإحتفاظ برأسمال لمواجهة تلك المخاطر حيث تم تعريفها بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.

وقد أعطت لجنة بازل- ٢المصارف ثلاثة أنواع أو أساليب للقياس :

-أسلوب المؤشر الأساسي (The Basic Indicator Approach) يحث على المصارف أن تحتفظ في حيازتها برأس مال لمخاطر العمليات يساوي نسبة مئوية ثابتة من متوسط إجمالي الدخل في خلال ثلاث سنوات سابقة.

-الأسلوب النمطي أو المعياري (The Standardized Approach) يقسم هذا الأسلوب نواحي النشاط في المصارف إلى خطوط منها تمويل الشركات، أعمال التجزئة، الأعمال التجارية، التسويات والسداد وغيرها ويتم حساب تكلفة الرأسمال المطلوب لكل خط من خطوط الأعمال ويعتبر إجمالي الدخل مؤشراً يعمل كدليل على حجم عمليات المؤسسة .

-أسلوب القياس الداخلي أو المتقدم ويعتبر أسلوب المؤشر الأساسي هو أسهل هذه الأساليب خصوصاً أن قياس وإدارة مخاطر التشغيل ما زال يمثل صعوبة لمعظم المصارف والسياسة السليمة لإدارة مخاطر التشغيل تقوم على تقسيم أنشطة المصرف إلى "خطوط أعمال" كما سبق ذكره ويتم رصد الخسائر الناجمة عن كل نشاط أو خط أعمال نتيجة مخاطر التشغيل حتى يمكن خفض تلك المخاطر إلى أكبر درجة ممكنة.

٤- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تعتبر السيولة أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف. خصوصاً ALCO (Asset – Liability Committee) وتهتم لجنة في المصارف الكبيرة بموضوع إدارة السيولة وتراعي آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة. وأن مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالإلتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة. وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة إذ أن لدى المصرف مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات. وتنخفض تلك المخاطرة في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة. غير أن امتلاك هكذا استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود، لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلاً. أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة. وبالتالي فهي توظف نسباً أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى.

وبالنسبة للمصرف تعد إدارة السيولة على قدر كبير من الأهمية، حيث من الممكن أن يعني ذلك، في حال الفشل، سقوط المصرف كمؤسسة مالية. لذلك تهتم المصارف بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق دون تحمله خسائر غير متوقعة.

٥- مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية Electronic Banking

تتميز المصارف بالتطور المستمر وإستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية أصبحت من الأمور التنافسية بين المصارف نظراً لتقدم الأنشطة المصرفية الالكترونية والأنشطة النقدية الالكترونية ومن المتوقع زيادة قنوات الاتصال بين المصارف والعملاء والتي قد تتسبب في ظهور بعض المخاطر للمصارف. لذلك فقد أقرت بازل- ٢أنه رغم الفوائد العائدة من هذه الأنشطة الالكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في المصرف حيث تقوم بتحديد وتقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الالكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي المصرفي

في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها.

٦- مخاطر الإلتزام والمخاطر الرقابية والقانونية
Compliance, Legal and Regulatory Risk

تنشأ مخاطر الإلتزام (Compliance) من احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات النقدية كفرض الغرامات الكبيرة بسبب المخالفات وعدم الإلتزام بتطبيق القوانين.

وقد أصدرت لجنة بازل-٢ وثائق مبدأ توافر نظام مناسب للرقابة يشتمل على نظام الرقابة الداخلية على مراجعات دورية مستقلة وتقييمات لفعالية النظام. فالمخاطر الرقابية تنتج عن إحتمال تغير القوانين والقواعد الرقابية بطريقة تؤدي إلى التأثير السلبي على عمليات المصرف وقدرته التنافسية وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام ومخالفة المصرف للقوانين مع طرف أو أطراف آخرين في حال عدم تطبيق القانون مما يطال ذلك المصرف وتترتب عليه خسائر مادية ومعنوية كبيرة. وعلى المصرف قبل الارتباط بصفقات المشتقات المالية والتأكد من أن الجهة المقابلة لديها السلطة القانونية الضرورية للإرتباط بتلك الصفقات. إن الحد من المخاطر القانونية وإدارتها يجب أن يتم من خلال السياسات التي يقوم المستشار القانوني للمصرف بتطويرها.

٧- مخاطر السمعة Reputation Risk

تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص في الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

وتنشأ أيضاً مخاطر السمعة في الحالات التي يواجه فيها العملاء مشاكل مع أي خدمة يقدمها المصرف ودون تقديم أي حل للمشاكل. إضافة لتكرر الأخطاء أو بسبب شبكات الإتصال بسبب الأعطال المتكررة أو اختراق النظام الخاص بالمصرف بواسطة الإنترنت والتأثير على بياناته أو إعطاء بيانات غير دقيقة عنه وعن خدماته.

أسس إدارة المخاطر المصرفية

هناك عوامل خارجية وداخلية تؤدي إلى الأزمات المصرفية ، عوامل خارجية ترتبط بالإقتصاد الوطني أو بالإقتصاد العالمي، وعوام داخلية كسوء الإدارة، ضعف الرقابة الداخلية، ضعف الرقابة الخارجية وسوء الإئتمان.

إن السياسة العامة لإدارة المخاطر يجب أن تقوم على أسس تنظيمية شاملة وواسعة ويتم مراجعتها، ويجب على المصرف أن يكون له إطار عمل لإدارة المخاطر الفعالة والقوية وأن يتم تقييم كل المخاطر نوعياً على أسس متكررة وتحليل كمّي. كما أن التخطيط للطوارئ (Contingency Planning) له أهمية كبيرة لمواجهة الأزمات المحتملة والظروف غير العادية للتأكد أن المخاطر ضمن قدرات التحمّل وتتفق مع الأهداف الإستراتيجية للعمل التجاري وتخصيص رأس المال المناسب مع المخاطر المحتملة.

فالهدف من إدارة المخاطر هو تعزيز قيمة المساهمين ولا بد من أن تبدأ من القمة لتكون مؤثرة كما لا بد وأن تصبح جزءاً من طريقة أداء المؤسسة لأعمالها يجب أن يتم كما التعامل معها لخطط استراتيجي.

إن إدارة المخاطر بشكل عام ليس هدفها إبعاد أو إزالة الخطر، فكثير

من المخاطر تكون ملازمة وتمثل جزءاً أساسياً من العمل المصرفي مثل مخاطر الإئتمان، فالمصارف تأمل في استبدال عائد المخاطرة أما عن طريق تضخيم العائد لمستوى معين من المخاطرة أو تصغير المخاطرة المتطلبة لمستوى مرغوب فيه من العائد.

وإدارة المخاطر هي العملية التي يقوم بموجبها المصرف بتحديد وقياس ومراقبة والإشراف على المخاطر وذلك لضمان أن المخاطر ضمن قدرات التحمّل التي يوفرها مجلس الإدارة وتتفق مع الأهداف الإستراتيجية وتخصيص رأس المال يتناسب مع التعرض للمخاطر.

تنشأ إدارة المخاطر حيث توجد المخاطرة وأيضاً عند المراجعة المستقلة للمخاطرة ووظائف المراقبة على مستويات مجلس الإدارة. ويختلف تطبيق أساليب إدارة المخاطر من مصرف لآخر طبقاً لحجم وتعقيد عمليات النشاط التجاري للهيكل التنظيمي لمراقبة المخاطر

خـــاتمة

إن معايير بازل-٢ تعتبر خطوة مهمة حيال تحسين سياسات إدارة المخاطر لدى المصارف وسياساتها، وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي كالتوريق (Securitization) علماً أن تلك المعايير ستوجد صعوبات أمام المصارف اللبنانية والعربية بشكل عام في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الإئتمانية للدول، كما ستفرض شروطاً قاسية لتدعيم مستويات معدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة وبشكل خاص مخاطر التشغيل (Operation Risk) إضافة لشروط تطوير سياسة إدارة المخاطر المالية والإنتقال من سياسة التقييم الإئتماني الخارجي إلى التقييم الإئتماني الداخلي الذي يصنّف كل عميل في المصرف ويعطيه درجة تصنيف.

إن سبل إدارة المخاطر المصرفية على نحو سليم يجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية. وسوف يضع هذا التغيير المصارف اللبنانية أمام السؤال الأهم الذي يطرحه بازل-٢ أكثر من زيادة الأموال الخاصة بغية احتساب جديد لنسبة الملاءة بعد سنة ٢٠٠٧.

لقد أصبح هناك ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي استناداً لبازل-٢ بشكل خاص حيال إدارة المخاطر المالية لمواجهة الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية، ويجب إدخال هذه الثقافة إلى صلب أعمالها بشكل واسع ليحدث التغيير في الخريطة المصرفية .